شنـاشيـل

مطار بغداد وطريقه

■ عدنان حسين

لأول مرة ينتابني شعور بالرضا وأنا أقطع طريق مطار بغداد الدولي، بيد أن هذا الشعور ليس مردّه الى ان الطريق أصبحت مما يسرّ الناظرين بعد تشجيره وتعديله وتزيينه استعداداً لاستضافة عاصمتنا القمة العربية التي كان مقرراً انعقادها في آذار الماضي ثم في الشهر الحالي، ثم تأجلت الى العام المقبل.

شعوري بالرضا يعود الى ان موعد القمة قد دُفع به مدة طويلة ما يسمح بانجاز الأعمال المقررة لطَريق المطار والتي لم تنته بعد، فهذه الأعمال التي لا بدّ ان الدولة رصدت لها جزءاً مُعتبراً من موازنة استضافة القمة (نحو ٥٠٠ مليون دولار)، كان من المفروض الانتهاء منها تماما في آذار الماضي قبل حلول الموعد الأول للقمة. وأول من أمس عندما مررت على طريق المطار كانت أعمال التسوية والتشجير والتزيين متواصلة في الجزء الذي يربط العاصمة بساحة عباس بن فرناس، وبدا لي ان إتمام هذه الأعمال سيحتاج الى شهرين أو ثلاثة أخرى في الأقل.

بهذا تطمنت الى ان الرؤساء والملوك والأمراء والوزراء وسواهم من كبار المسؤولين في ٢١ دولة عضواً في الجامعة العربية ومئات الإعلاميين الذين سيغطون أعمال أول قمة بعد ثورات التغيير العاصفة.. تطمنت الى ان هؤلاء جميعاً سيرون على الطريق بين المطار ومقار إقامتهم ما يليق بسمعة عاصمتنا وتاريخها وبالمستقبل الذي نريده لها.

لكن الشعور بالرضا لم يدم طويلا، فحال المطار نفسه لا تسرّ.. بناية تبدو من بعيد فخمة، لكن عند الاقتراب منها تجدها كحال فتاة شابة لم تشأ، لسبب ما، أن تغسل وجهها وترتّب شعرها في الصباح، بل شاءت ان ترتدي ثيابها المتسخة. هذا من الخارج، أما من الداخل فالمطار يفتقد الخدمات الأساسية، وفي المقدمة منها الانترنت والهاتف والمطعم والمقهى.

أجور السفر من والى بغداد هي الأغلى في العالم كله على الإطلاق، ومن يدفع المال يتوقع خدمة في مستوى ما يدفع، لكن خدمات مطار بغداد، وكذلك الشركات الناقلة، ليست حتى في مستوى مقارب لما يُدفع عن السفر من والى عاصمتنا.

في السنوات السابقة كنا نتفهم ان الحال التعيسة للمطار تعود الى نقص التخصيصات المالية بسبب قلة عوائد النفط، لكن هذه العوائد ارتفعت الآن الى مستويات معقولة تتجاوز الخمسين مليار دولار سنوياً، وعوائد المطار نفسه تحسنت نسبياً بعد تزايد عدد شركات الطيران العاملة بين المطار ومطارات المنطقة والعالم.

إذا كانت أعمال صبغ واجهة مبنى المطار وزرع شجيرات ونباتات مزهرة خارج المبنى ووضع نباتات ظلّية في الداخل تكلّف أموالاً لا طاقة لإدارة المطار على إنفاقها، فان الخدمات العامة (المطعم والمقهى والإنترنت والتلفون) لا تكلّف شيئاً، بل انها يمكن أن تكون مربحة وتشكّل مصدراً للدخل لإدارة المطار.

المشكلة في المطار وعلى الطريق الموصلة اليه هي إدارية على الأرجح. وعلى غرار ما طالب به متظاهرو ساحة التحرير في بغداد وغيرهم في المدن الأخرى منذ ٢٥ شباط الماضي، فإنني ارفع شعار: نريد مسؤولين في مطار بغداد ومقاولين لأعمال طريقه يشبهون المسؤولين في مطارات بنغلاديش ومقاولي إنشاء الطرق هناك.. يعملون بضمير.

اجتماع للقائمة بحضور علاوي ينتقد تفرد المالكي بالحكم

العراقية: لن ننسحب من الحكومة وموقفنا من ترشيح الدليمي نهائي

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت نفى فيه النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا نية قائمته الانسحاب من الحكومة خلال هذه المرحلة، نقلت مصادر من داخل اجتماع القائمة العراقية الذي عقد أمس الأول تركيزه على عدد من النقاط التي من بينها ضرورة العمل على وحدة القائمة خصوصا بعد الانسحابات التي شهدتها خلال المرحلة الماضية.

وتقول تلك المصادر لـ"المدى"انه تم ايضا مناقشة عدد من القضايا الهامة، حيث ناقشت موضوع الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء الى علاوي ورد الأخير عليها.

وتابعت المصادر أن المجتمعين جددوا ترشيحهم لطارق الهاشمي لمنصب نائب رئيس الجمهورية، مؤكدة ان انسحاب الهاشمي من الاجتماع كان لارتباطه بعمل خارجي، مكذبة الأنباء التي تحدثت عن ان انسحابه كان بسبب اعتراضه على آلية تقديم مرشحي نائب رئيس الجمهورية للتصويت.

وبينت ان نواب قائمة تجديد استمروا في الاجتماع، موضحة ان الاجتماع تضمن ايضا رفض جميع المرشحين لوزارة الدفاع من خارج القائمة، الا في حال وجود اتفاق سياسي عليهم، مشددا على ان القائمة رشحت سالم دلي لمنصب وزير الدفاع.

عضو القائمة فتاح الشيخ أشار في تصريح لـ"المدى" إلى ان القائمة بدأت تشعر بضغط كبير من قبل جمهورها وبالتالي هي الان بصدد اتخاذ موقف إزاء ما يحدث لا سيما مع انفراد المالكي بالحكم دون الرجوع الى الشركاء السياسيين، مبينا"ليس من العقول ان تبقى القائمة متفرجة على ما يحصل".

وأكد الشيخ أن جميع الاحتمالات واردة بما فيها الانسحاب من العملية السياسية والحكومة على اعتبار ان اشتراكها فيها كان رغبة منها لكي لا تكون حجر عثرة أمام العملية السياسية.

النائب حيدر الملا قال في اتصال هاتفي مع "المدى" إن كلا من التحالف الكردستاني والمجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري ابدوا تأييدا لقائمته على ما تمخض عنه اجتماعها أمس الأول والذي بحسب الملا تمت فيه مناقشة ملف المعتقلين وانتهاكات حقوق الإنسان التي تعمل بها بعض مؤسسات الدولة.

ونفى الملا وهو قيادي في جبهة الحوار الوطني وجود اي نية للقائمة العراقية للانسحاب من الحكومة في هذه المرحلة، مشددا على ان رأيها في ما يخص الحقائب الأمنية وترشيح سعدون الدليمي لوزارة الدفاع جازم ولا تتراجع عنه تحت اي ضغط.

وعقد أعضاء ائتلاف العراقية بكامل أعضائهم، مساء أمس، اجتماعا لهم تناول قضية الوزارات الأمنية والموقف منها.

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي أكد أن التدهور الأمني الأخير كان متوقعا بسبب فشل الحكومة الحالية التي يرأسها نوري المالكي في معالجة هذا الجانب، وفيما دعا الحكومة إلى التركيز على بناء الدولة العراقية ومؤسساتها وتجاوز الأمور الثانوية، أكد عدم وجود"دولة بمفهوم الدولة"حتى الآن.

> القائمة العراقية تجزم بأنها لن تنسحب من الحكومة في هذه المرحلة، لكن رأيها في ما يخص ترشيح سعدون الدليمي لوزارة الدفاع جازم ولن تتراجع عنه

> يرى قياديون في القائمة العراقية أنهم بدأوا يشعرون بضغط كبير من قبل جمهورهم وبالتالي هم الآن بصدد اتخاذ موقف إزاء ما يحدث لا سيما ما يرونه انفرادا من المالكي بالحكم

واعتبر علاوي أن حكومة المالكي تعمل بطريقة سرية من خلال إرسالها لأسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى البرلمان، وفيما أكد عدم انسحاب قائمته من العملية السياسية في حال إصرار المالكي على مرشحيه، أشار إلى أن على المالكي الحرص على الشراكة الوطنية لأن العملية السياسية ليست ملكا للمالكي وإنما هي للشعب العراقي.

كما طالب علاوي القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بتفسير بنود الاتفاقية الأمنية الجديدة المزمع توقيعها بين العراق والولايات المتحدة وبيان رأيه إن كان مع أو ضد هذه الاتفاقية، مؤكدا عدم معرفة قائمته بتفاصيل تلك الاتفاقية، فيما أشار إلى تخوف واشنطن من تداعيات الوضع الأمني في العراق والتوترات في المنطقة.

يذكر أن العاصمة بغداد وعددا من المحافظات الأخرى تشهد، منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط ومسؤولين حكوميين، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية في ظل عدم اكتمال تشكيل الحكومة المتمثل ببقاء الوزارات الأمنية شاغرة، فيما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي في الخامس من أيار الحالي، عن وصول أسماء المرشحين للوزارات الأمنية وهم سعدون الدليمي لوزارة الدفاع وتوفيق الياسري عن التحالف الوطني للداخلية ورياض غريب عن التحالف الوطني أيضا لوزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وعزا المالكي في ١٦ آذار الماضي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال استمرار الخلاف فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

وشهدت الأيام القليلة الماضية حربا للرسائل ما بين زعيم القائمة العراقية والمالكي كان آخرها لعلاوي حيث قال فيها"بداية لا بد من القول من ان جزءاً من واجبك كرئيس لكتلة دولة القانون هو تسلم الرسائل والملاحظات من القوى السياسية حتى وان كانت قاسية فإن ذلك أسلم وأفضل للعملية السياسية".

وتابع علاوي"لقد تمحورت الشراكة الوطنية في تسع اتفاقيات تمت الموافقة عليها من قبل أطراف الحوار وذلك اعتماداً على مبادرة الأخ مسعود بارزاني لكن للأسف لم تتحقق أية خطوة في طريق تنفيذها لحد كتابة هذه الرسالة."

وعلى ما تقول الرسالة فإن علاوي ذكر"أنا لا أعتقد أنكم مخولون بتقييم الآخرين في الطيف السياسي العراقي الذي بذل الغالي والرخيص في مكافحة الدكتاتورية، فأنتم لستم الحكم أو البلاد، وإنما جزء من العملية السياسية. إن من دواعي شرفي العظيم هو علاقاتي العربية والإسلامية والدولية، والتي بنيت من خلال نضالنا الطويل لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن ضد الدكتاتورية. إن هذه اللقاءات تصب في الدفاع عن كرامة وسيادة العراق وليست تنازلاً عن حقوق العراق وشعبه العظيم"

وإنما تعزز سلامة حدوده وثرواته وتعمل على خروجه معافى من محنته. وفيما يتعلق بمجاهدي خلق قال علاوي"أما رسالتي لكم حول مجاهدي خلق فهي تقع في صلب الخلق الحضاري العراقي وقيم شعبنا الراقية وديننا الحنيف ومن الأعراف الدولية والعراق جزء منها وهي رسالة نصح تجنب العراق السوء. لك الحق بالتأكيد كرئيس للوزراء أن تطلب من مجاهدي خلق مغادرة العراق أو أن تحيلهم إلى المحاكم أو تزج بهم في السجون بعد محاكمات عادلة أو تطلب من الأمم المتحدة إيجاد موقع بديل لهم غير العراق، لكن من منطلق الحرص على العراق أؤكد ان ليس من الحق ولا العدل قتلهم وبالشكل الذي حصل".

تضم ما يقارب ٦٠٠ عنصر

المصالحة: ثلاثة فصائل مسلحة تتخلى عن السلاح مقابل العفو عنها

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية انضمام ثلاثة فصائل مسلحة جديدة إلى العملية السياسية.

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة محمد الحمد ان الفصائل الثلاثة يمتد نفوذها في مناطق عديدة، منها كركوك وبابل وبغداد وأطرافها كاليوسفية والمحمودية.

وبيّن الحمد أن الفصائل الثلاثة طالبت بضمانات من اجل دخولها للعملية السياسية، منها إصدار عفو عام بحقها وعدم ملاحقة أفرادها قضائياً، مشيراً الى ان كل فصيل منها يضم ما لا يقل عن ٢٠٠ مسلح، رافضاً في نفس الوقت الكشف عن أسماء تلك الفصائل، على حد ما نقلته إذاعة العراق الحر.

الى ذلك يقول الرئيس التنفيذي للمركز الجمهوري للدراسات الأمنية والإستراتيجية معتز محيي ان تلك الفصائل ليس لها تأثير كبير على الساحة الأمنية على ما يبدو، لأنها مجرد أسماء هامشية على واقع الإرهاب في العراق، مشيراً الى ان العمليات المسلحة بدأت تأخذ منحى نوعياً في الآونة الأخيرة.

لكن المتحدث الرسمي باسم وزارة المصالحة الوطنية محمد الحمد يؤكد ان إلقاء مسلح واحد فقط لسلاحه، سيكون له تأثير على الوضع الأمني، مشيراً الى ان انضمام تلك الفصائل لن يؤثر بالطبع على الشارع العراقي، باعتبار انها لم تكن تستهدف العراقيين، بل القوات الاميركية فقط، أما من يقوم بالعمليات المسلحة اليومية فهم من تلوثت أياديهم بدماء العراقيين، وان هؤلاء لا توجد مصالحة معهم، كونهم مطلوبين للعدالة، على حد وصفه.

يذكر ان وزارة المصالحة الوطنية كانت أعلنت في أكثر من مناسبة انضمام أكثر من عشرة فصائل مسلحة الى العملية السياسية وإلقاءها السلاح شريطة عدم ملاحقة عناصرها قضائياً.

ويرى خبراء ومحللون أن عددا كبيرا من تلك العناصر في الأصل مشارك في العمل الأمني العراقي عبر جهاز الصحوات منذ عام ٢٠٠٧.

وكان أول إعلان للحكومة انضمام فصائل مسلحة إلى العملية السياسية وإلقاء سلاحها لم يمر بهدوء، فما بين التشكيك بالطريقة"المبسطة"التي خرج بها الإعلان، وبين ازدراء سياسي من حلفاء وخصوم دولة القانون لقيمة تلك الفصائل، ظهرت الصورة مشوشة للغاية. وعلى ما يبدو فإن المشهد شديد الضبابية، مصادر عليمة ومقربة من صناعة القرار تؤكد أن"قياديين في العراقية ساعدوا واشرفوا على حوارات مع تلك الفصائل تمتد إلى عامين وشهدتها عواصم عربية منها بيروت ودمشق".

وبينما خلا الإعلان الحكومي الذي اقتصر على بيان قرأه"ناطق باسم الفصائل المجهولة"من أسماء ووجوه ملقي السلاح، بينما قدمت الحكومة عربون صلح بتجميد مذكرات اعتقال بحق عناصرها.

اللافت في الإعلان انه جاء بعد يومين فقط من شروع مسلحين مجهولين القيام بحملة اغتيالات في مناطق متفرقة من بغداد، كان آخرها مقتل ضابط كبير ومحاولة اغتيال مسؤول في البنك المركزي العراقي.

وفي وقت تحفظت الحكومة على كشف هوية تلك الفصائل، قالت تلك المصادر الخاصة بان جل تلك الفصائل ينتمي إلى المجلس السياسي للمقاومة المسلحة العراقية، وهي في الأغلب جيش المجاهدين، الجيش الإسلامي، كتائب صلاح الدين.

التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر أعلن في وقت سابق انه"لن يسكت"على قرار انضمام تلك الفصائل، ووصف قيادي في التيار وزير المصالحة في الحكومة بأنه"احد ولاداتها المشوهة"، بحسب وكالة السومرية نيوز.

وكان الخزاعي أعلن أن خمسة فصائل مسلحة أعلنت التخلي عن العمليات المسلحة وانضمامها إلى العملية السياسية في العراق بعد تطبيق الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فيما قال المتحدث باسم الفصائل المسلحة الخمسة الشيخ محمود الجنابي أن الفصائل، التي لم يسمها، تعلن براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

لكن ائتلاف دولة القانون دافع أمس عن"جدوى"الإعلان، وظهر أمس بأنه تلمس انزعاج الشركاء منه لأسباب مختلفة، وقال نواب ينتمون إلى الكتلة بان الحكومة وضعت شروطاً"قاسية"ليتم استثناء القتلة من العفو.

وأكد ائتلاف دولة القانون، أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية وضعت شروطاً تستثني المتورطين بالدم العراقي وارتكاب الجرائم قبل دعوة الفصائل المسلحة إلى إلقاء السلاح والحوار، مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة.

وقالت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي في تصريحات صحفية، إن"وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعدت دراسة مسبقة ووضعت معايير وشروطاً وتفاصيل قبل توجيه الدعوة إلى الفصائل المسلحة لإلقاء السلاح واتباع نهج الحوار"، مؤكدة أن"الجهة المعنية هي التي ستطلق هذه التفاصيل للفصائل"، من دون تحديدها.

وأضافت الفتلاوي أن"المتورطين بدماء العراقيين وارتكاب جرائم معينة مستثنون من دعوة الوزارة"، معتبرة أن"الأخيرة مهمة ومفيدة وستساهم في استقرار الوضع في الوقت الراهن".

وأوضحت الفتلاوي أن"الاستقرار لا يمكن أن يتحقق في العراق في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة"، لافتاً إلى أن"عملية المصالحة الوطنية تساهم في تعزيز استقرار العملية السياسية ودفعها نحو الأمام، فالطريق الوحيد للإصلاح يأتي من خلال المشاركة في العمليتين السياسية والديمقراطية".

> الفصائل الثلاثة طالبت بضمانات من اجل دخولها للعملية السياسية، منها إصدار عفو عام بحقها وعدم ملاحقة أفرادها قضائياً

> ترى الحكومة أن انضمام تلك الفصائل لن يؤثر على الشارع العراقي، باعتبار أنها لم تكن تستهدف العراقيين، بل القوات الاميركية فقط

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون